



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تعميم رقم (2020/ 203)

إلى كافة شركات الصرافة العاملة في فلسطين

التاريخ: الخميس، 22 تشرين الأول، 2020

الموضوع: التدابير الواجب اتخاذها تجاه الأشخاص المحظور التعامل معهم

حرصاً من سلطة النقد على الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإلحاقاً بالتعاميم الصادرة بشأن الأساليب الجرمية وتعاميم أخذ إجراءات الحيطة والحذر والإجراءات الاحترازية للامتناع عن التعامل مع بعض الأشخاص المشتبه بارتكابهم أساليب جرمية (احتيال ، ابتزاز) تندرج ضمن الجرائم الأصلية لغسل الأموال المنصوص عليها بموجب أحكام المادة (3) من القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته، فإننا نؤكد مجدداً على ضرورة اتخاذ التدابير والضوابط الفورية والكفيلة بعدم التعامل مع هؤلاء الأشخاص و/أو تنفيذ عمليات مالية لصالحهم، وبما يشمل:

1. تعميم أسماء الأشخاص المحظور التعامل معهم على موظفي الشركة.
2. إدراج بيانات الأشخاص المحظور التعامل معهم على قوائم الحظر والتجميد الداخلية للشركة المعرفة على النظام المحاسبي فور تزويدكم بها، والعمل على تهيئة النظام المحاسبي لإصدار تنبيهات آلية تحول دون استكمال تنفيذ أية عمليات مالية لصالح هؤلاء الأشخاص مستقبلاً.
3. عدم تنفيذ الحوالات المالية الداخلية والخارجية والسريعة قبل تسجيل الحوالات على النظام المحاسبي والاستعلام آلياً عن أسماء الزبائن والمستفيدين من تلك الحوالات على قوائم الحظر الداخلية للشركة وعلى قوائم الحظر والتجميد المحلية الدولية النافذة في دولة فلسطين.
4. رفع وتعزيز قدرات الموظفين في تطبيق إجراءات العناية الواجبة للتعرف على العلاقة المالية والغرض من الحوالات المالية، واتخاذ التدابير المنصوص عليها بموجب التعميم



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

- (2020/157)؛ وبما يشمل توعية الموظفين والزبائن بمخاطر الأساليب الجرمية، والعمل على نشر تلك الأساليب في مقرات الشركة وعبر وسائل التواصل الإجتماعي للصراف.
5. اتخاذ موجبات الإبلاغ المنصوص عليها بموجب أحكام القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
6. إعلام سلطة النقد خطياً بالأحداث التشغيلية المرتبطة بتلك الجرائم، وذلك عبر البريد الإلكتروني المعتمد لقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: AML-CFT@pma.ps

مجموعة الرقابة
سلطة النقد الفلسطينية